

Distr.  
LIMITEDTD/B/CN.3/L.4  
17 November 1994  
ARABIC  
Original: ENGLISHمؤتمر الأمم المتحدة  
للتجارة والتنميةمجلس التجارة والتنمية  
اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي  
فيما بين البلدان النامية  
الدورة الثانية  
جنيف، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤مشروع تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي  
فيما بين البلدان النامية عن دورتها الثانيةالمعقودة في قصر الأمم بجنيف،  
من ١٤ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤المقرر: السيد ز. بلطاجيوغلو (تركيا)المحتويات

<u>الفصل</u>	<u>المحتويات</u>	<u>الفقرات</u>
مقدمة	.....	٩ - ١
الأول - تعزيز التكامل الإقليمي ودون الإقليمي وتشجيع التعاون الأقاليمي، فضلاً عن ترويج وتوسيع التجارة فيما بين البلدان النامية استعراض التطورات الرئيسية في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك المشاورات المنتظمة والدعم التقني والمساعدة وتنمية المهارات (البندان ٣ و ٤ من جدول الأعمال) .....		٣١ - ١٠
الثاني - المسائل التنظيمية .....		٣٤ - ٣٢

ملحوظة للوفوديُعَمَّم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.  
وترسل طلبات إدخال التعديلات - باللغة الإنكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، إلى العنوان التالي:The UNCTAD Editorial Section  
Room E.8104  
Fax No. 907 5656 or 5655  
Tel. No. 907 5656 or 5655

## مقدمة

١- عقدت اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية دورتها الثانية في قصر الأمم بجنيف من ١٤ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

٢- فعقدت اللجنة الدائمة خلال دورتها ... جلسة عامة (الجلسات العامة من ٥ - ...) و... جلسة غير رسمية.

## البيانات الافتتاحية

٣- أشار الرئيس إلى أمثلة حديثة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية مثل التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، فقال إن مثل هذه المبادرات تساهم في تعزيز التعاون الاقليمي وإنه يمكن بالتالي للبلدان والتجمعات النامية الأخرى الاقتداء بها. وفيما يتعلق بدور اللجنة الدائمة أكد ضرورة أن تكون اللجنة آلية لتبادل ونقل المعرفة والممارسات فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وحافزا للحوار حول السياسة العامة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، و"جسرا" بين البلدان النامية والمتقدمة، ولا سيما فيما يتصل بدعم البلدان المتقدمة للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٤- وقال الموظف المسؤول عن الأونكتاد إن تجدد الاهتمام بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، في البلدان النامية والمتقدمة على السواء، قد استمر بلا توان مقابل خلفية عدد من الاتجاهات الايجابية، فهناك عدد متزايد دوما من البلدان ينفذ برامج للتكيف الهيكلي لتهيئة بيئة أكثر إسهاما في الكفاءة الاقتصادية ومبادرات القطاع الخاص. وتتجلى الأهمية المتزايدة للقطاع الخاص في نمو ترتيبات التعاون بين مؤسسات البلدان النامية، سواء داخل الأقاليم أو فيما بينها.

٥- وفي الوقت نفسه، تفضي الجهود المبذولة من أجل التحرير المالي وغيره من جهود الإصلاح إلى قطاع مالي أقوى بكثير في البلدان النامية، الأمر الذي يولد بدوره اهتماما متزايدا بالتعاون في تنمية أسواق رأس المال الاقليمية. يضاف الى هذا أنه يجري السعي لاتخاذ تدابير هامة في إطار ترتيبات اقليمية، مثل التنسيق النقدي وتعزيز ترتيبات المقاصة والمدفوعات المتعددة الأطراف، وتمويل التجارة، ومخططات ائتمانات التصدير والضمان. وتسهل هذه التطورات الاستثمار عبر الحدود، وتوفر حجم السوق اللازم لصلاحية الاستثمارات للبقاء، وتساعد في تعبئة الموارد، وتشجع الروابط بين الاقتصادات.

٦- وفيما يتعلق بالترتيبات الاقتصادية الإقليمية، يستمر توسيعها ودعمها وتكثيفها، وأداء هذه الترتيبات أفضل اليوم من ذي قبل وذلك جزئيا بسبب اعتماد سياسات موجهة نحو السوق تفضي تدريجيا إلى تقارب ما بين السياسات الاقتصادية الكلية وتعزيز إمكانيات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٧- كل هذه المبادرات توفر مجالا أكبر للتعاون في تطوير البنية الأساسية وفي مشاريع محددة أخرى في مجالات الطاقة والصناعة والزراعة والسياحة وتنمية الموارد البشرية، وكذلك في إنشاء وتشغيل مجموعة متنوعة من الخدمات المشتركة تشمل مجالات مثل حماية البيئة والبحوث والتكنولوجيا والأمن الاقليمي. وفي

الوقت نفسه تستمر التجارة بين الجنوب والجنوب في توسعها، وكان معدل النمو في الأعوام القليلة الماضية ملحوظا بصفة خاصة.

٨- ولكن ما زال طويلا الشوط الذي ينبغي قطعه قبل أن يتسنى تحقيق كل إمكانيات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، فما زالت هناك عقبات تعترض سبيل التجارة بين الجنوب والجنوب، منها مثلا التعريفات المرتفعة نسبيا، والحواجز غير التعريفية، ومجموعة متنوعة من الحواجز المادية بما في ذلك نقص وصلات النقل، لذا تظل التجارة داخل الأقاليم الجارية في إطار ترتيبات اقليمية منخفضة بالمقارنة بتجارتها العالمية. يضاف الى هذا أنه عمليا لا تنفذ على الدوام الترتيبات الرسمية لدى تجمعات التكامل الاقليمي فيما يتعلق بتحرير التجارة. وهناك مجال آخر للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لا يلقي على ما يبدو اهتماما كافيا، يتعلق بالتعاون والحوار المشتركين في تحسين فعالية البلدان النامية في العمل في ميدان المفاوضات الاقتصادية الدولية. وقد ظهر مثال لقيمة هذا النهج في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي لعب فيها التعاون فيما بين البلدان النامية، بدعم من الأونكتاد، دورا كبيرا في تمكين هذه البلدان من مواكبة جدول أعمال المفاوضات التجارية.

٩- وفيما يتعلق ببرنامج عمل اللجنة الدائمة يلزم مزيد من التركيز. وقد تود اللجنة الدائمة أن تولي اهتماما خاصا في الفترة القادمة لمجالات عمل تنطوي على ما يلي: تدابير لزيادة التجارة فيما بين البلدان النامية، وكذلك التجارة مع البلدان المتقدمة؛ إدراج قطاع المؤسسات على نحو أكمل في عملية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛ تكثيف الحوار والاتصال فيما بين البلدان النامية؛ الاستمرار في تطوير "حوار الشراكة" بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ومؤسسات كل منها. وفيما يتعلق بآخر هذه المجالات، من المتوقع لمناقشة اللجنة الدائمة للقضايا التي أثيرت في تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (TD/B/CN.3/GE.1/5 - TD/B/CN.3/6) أن يعطي قوة دافعة وأن يضيف عمقا للحوار، الذي يتوقع لنتائجه أن تشكل مساهمة كبيرة في أعمال المؤتمر الدولي المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، الذي تقترحه مجموعة الـ ٧٧.

## الفصل الأول

تعزيز التكامل الاقليمي ودون الاقليمي وتشجيع التعاون الاقليمي،  
فضلا عن ترويج وتوسيع التجارة فيما بين البلدان النامية

استعراض التطورات الرئيسية في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين  
البلدان النامية، بما في ذلك المشاورات المنتظمة والدعم التقني  
والمساعدة وتنمية المهارات  
(البندان ٣ و ٤ من جدول الأعمال)

١٠- كانت الوثائق التالية مطروحة أمام اللجنة من أجل نظرها في البندين ٣ و ٤ من جدول أعمالها:

"تعزيز التكامل الاقليمي ودون الاقليمي وتشجيع التعاون الاقليمي، فضلا عن ترويج وتوسيع التجارة  
فيما بين البلدان النامية" - تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/CN.3/8)؛

"استعراض التطورات الرئيسية في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك  
المشاورات المنتظمة والدعم التقني والمساعدة وتنمية المهارات" - تقرير من أمانة الأونكتاد  
(Add.1 و TD/B/CN.3/9)؛

"استعراض التطورات الرئيسية في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك  
المشاورات المنتظمة والدعم التقني والمساعدة وتنمية المهارات" - مذكرة من أمانة الأونكتاد  
(TD/B/CN.3/Misc.2)؛

"تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية"  
(TD/B/CN.3/6-TD/B/CN.3/GE.1/5).

١١- وعرضت مديرية شعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والبرامج الخاصة الوثائق التي  
أعدتها أمانة الأونكتاد، فقالت فيما يتعلق بالبند ٣ إن الوثيقة TD/B/CN.3/8 تستعرض مبادرات السياسة العامة  
الحديثة، وتتناول المشاكل والعقبات الأساسية التي تصادف في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية،  
وتقدم توصيات للسياسة العامة فيما يتعلق بالسياسات التجارية، والتعاون النقدي والمالي، وكفاءة التجارة  
وتيسيرها، والنقل، والقضايا المؤسسية، والدعم الخارجي لأعمال اللجنة. وفيما يتعلق بالبند ٤ تستعرض  
الوثيقة TD/B/CN.3/9 التطورات البارزة في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، أي سياسات وتدفقات  
التجارة بين الجنوب والجنوب؛ والتعاون النقدي والمالي؛ والتكامل دون الاقليمي والإقليمي والتعاون الاقليمي؛  
والدعم الاستشاري والمساعدة التقنية المقدمين من الأمانة. وفيما يتعلق بالوثيقة TD/B/CN.3/6 -  
TD/B/CN.3/GE.1/5، تتضمن توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين  
البلدان النامية تعزيز الحوار بين كيانات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وشركائها الدوليين، ونظر  
المؤسسات المالية الاقليمية والدولية في البعد الاقليمي، وطلباً للتعاون بين الأونكتاد ولجنة المساعدة الانمائية

التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بجمع ونشر البيانات عن الدعم الخارجي للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وتسهيل الأونكتاد للحوار.

١٢- وقالت إن شعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية قد انتهت منذ الدورة الأولى للجنة الدائمة من إعداد ٢٥ دراسة أخرى ونفذت أربعة برامج للمساعدة التقنية وفقاً لولايتها. وحثت الوفود على تحديد الأولويات والأعمال المقبلة في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على ضوء ما قامت به الأمانة من دراسات. وأعربت عن قلقها إزاء تخفيض الموارد المتاحة للمشاريع الإقليمية والحكومية الدولية الذي أفضى إلى الانهاء التدريجي للمساعدة التقنية المقدمة للتعاون والتكامل على المستويين الإقليمي والأقاليمي.

١٣- وأعرب المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي (ألمانيا) عن اهتمام الاتحاد الأوروبي الخاص بالتعاون الإقليمي في سياق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. صحيح أن هناك اعترافاً تاماً بالخصائص الفريدة لكل تجمع إقليمي، ولكن يمكن للاتحاد الأوروبي عرض أمثلة قيمة تتصل بشتى جوانب التكامل الإقليمي، يضاف إلى هذا أنه قام بمبادرات شتى للتعاون مع تجمعات البلدان النامية. وشدد على أوجه التآزر الناشئة عن تزايد الخصائص الفريدة للبلدان النامية وتعاونها مع البلدان المتقدمة. وأعرب عن مساندته لجهود البلدان النامية من أجل إزالة الحواجز التجارية وإقامة أحواز اقتصادية أكبر فيما بين نفسها كتكملة لنتائج جولة أوروغواي. كما يمكن للتعاون الإقليمي، بالإضافة إلى دوره الإيجابي في تفادي المنازعات الإقليمية أو انعزالفرادى البلدان، تهيئة جو من الثقة وتحقيق وفورات حجم كبيرة، هذا فضلاً عن تحويل الموارد من الاستخدام العسكري إلى الإنمائي. وارتأى أن اتفاقيات لومي وحوار الاتحاد الأوروبي مع أمريكا اللاتينية وحوض البحر المتوسط وآسيا تتيح إطاراً مؤسسياً ومالياً طيباً للتعاون الإقليمي الوثيق.

١٤- وقال ممثل إندونيسيا إن العلاقات التجارية والاقتصادية فيما بين البلدان النامية ما زالت الحلقة الضعيفة في شبكة التعاون الاقتصادي الدولي، هذا على الرغم من التزايد المستمر في التجارة بين الجنوب والجنوب على مدى الأعوام السبعة الماضية. ومن المتوقع لإنشاء تنظيمات للتعاون الإقليمي وجماعات اقتصادية دون إقليمية فيما بين البلدان النامية أن يشكل دعامة للتعاون بين الجنوب والجنوب، وستشكل إصلاحات السياسة الخارجية التي تقوم بها الكثير من البلدان النامية من أجل تعزيز السياسات المنفتحة على الخارج الموجهة نحو التصدير والقائمة على السوق أساساً يسهم في التعاون الاقتصادي الإقليمي. ومن الضروري تصور التعاون الإقليمي لا من حيث استغلال أوجه التكامل وحسب وإنما أيضاً كوسيلة لتحسين كفاءة القطاعات الإنتاجية وقدرتها على المنافسة إجمالاً. ويلزم تقوية التركيز على تعبئة كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويمكن لتحسين مناخ الاستثمارات من منظور إقليمي تعزيز توريد البضائع والخدمات داخل الأقاليم.

١٥- وفيما يتعلق بالتجارة الإقليمية، يشكل النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية أداة رئيسية لتعزيز التجارة بين الجنوب والجنوب وهو آلية أساسية لتقوية الاعتماد الجماعي على الذات. وفي هذا الشأن أعرب عن عدم موافقة وفده على ما ورد عدة مرات في وثيقة الأونكتاد المعنونة "العوائق والمثبطات التي تعترض سبيل التجارة فيما بين البلدان النامية: دراسة استقصائية" (UNCTAD/ECDC/244)، من أن النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ما زال رهينة لقلّة عدد البلدان المشتركة فيه ولقلّة عدد التنازلات المتفق عليها، وأنه يلزم مخطط عام. فالواقع أن عدد البلدان

المشتركة في النظام يبلغ ٤٠ بلداً، تضم أهم البلدان النامية التجارية، هذا فضلاً عن ستة بلدان أخرى تقدمت بطلبات للانضمام الى النظام، والجولة الثانية من المفاوضات جارية حالياً بهدف المضي قدماً في تبادل التنازلات؛ يضاف الى هذا أنه تجري حالياً بالفعل مناقشة مخطط عام في الجولة الثانية، على الرغم من استمرار وجود اختلاف في الآراء فيما بين البلدان المشتركة نفسها. لذا يقترح وفده تنقيح الفقرات ذات الصلة من الوثيقة المشار اليها بما يعكس حقيقة الحالة.

١٦- وأخيراً قال إن وفده يوافق تماماً على التزام كرتاخينا بما يفيد أن تنفيذ وتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هو في المقام الأول مسؤولية البلدان النامية، ولكن المجتمع الدولي مدعو إلى توفير المساعدة الكافية والتعاون التقني وغير ذلك من الدعم لبرامج محددة في مجال التعاون الاقتصادي.

١٧- وقال ممثل الصين إنه قد جرت منذ الدورة الأولى للجنة الدائمة تغيرات في الحالة الاقتصادية العالمية، منها اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والانتعاش الاقتصادي في البلدان المتقدمة، وآثار انتهاء الحرب الباردة. ومقابل هذه الخلفية يتزايد عدد البلدان النامية التي تعطي تشديداً جديداً للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، كما يتبين من مبادرة تقدمت بها مجموعة الـ ٧٧، تدعماً للصين، بشأن الدعوة الى عقد مؤتمر دولي معني بالتعاون بين الجنوب والجنوب برعاية الأمم المتحدة.

١٨- والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية مهمة طويلة الأجل ويتعين على البلدان النامية ألا تني في جهودها من أجل تعزيزه. وفي هذا الشأن ليس التنظيم الاقليمي إلا شكلاً ايجابياً واحداً من أشكال التعاون، فالأهم هو ضرورة التعاون الموضوعي في ميادين محددة. لذا أعرب عن تقديره لأعمال الأونكتاد الحديثة بشأن مرافق تمويل التجارة التي يمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة بالنسبة للبلدان النامية، التي دخلت هذا الميدان متأخرة، من أمثلة ذلك الصين التي أنشأت رسمياً في تموز/يوليه ١٩٩٤ المصرف الصيني للاستيراد والتصدير.

١٩- وأعرب عن أسفه لعدم أخذ تجارة الصين في الاعتبار في الوثيقة TD/B/CN.3/9 بشأن التجارة فيما بين البلدان النامية، إذ إن تجارة الصين مع البلدان النامية الأخرى تنمو بأسرع من تجارتها الخارجية اجمالاً. فعلى سبيل المثال ازدادت قيمة واردات الصين في عام ١٩٩٢ بنسبة ٢٦,٣ في المائة، بينما ارتفعت وارداتها من البلدان النامية الأخرى بنسبة ٢٧,٧ في المائة.

٢٠- وأخيراً أعرب عن تقديره للمساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد ودعا الى مواصلة الجهود في ذلك الاتجاه.

٢١- وقال ممثل كينيا إن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يمثل إحدى أفضل الأماني المنبثقة عن روح كرتاخينا، التي أوجدت توافقاً لم يسبق له مثيل في الآراء بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وقال إن المهم الآن هو تحديد أولويات ووضع مقترحات ملموسة للعمل على أساس العناصر المدرجة في الوثائق التي أعدها أمانة الأونكتاد. وقال فيما يتعلق بالبلدان النامية إنه ينبغي لمجموعة الـ ٧٧ أن تناقش وأن تحدد في إطار كل مجموعة اقليمية موقفها المشترك فيما يتعلق، مثلاً، بالتنمية المستدامة. وبالنظر إلى أن التزام كرتاخينا قد أعاد تعريف العلاقة بين الشمال والجنوب كشراكة عن طريق الحوار، كما يتبين من أعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، فلا ينبغي أن تكتفي

البلدان المتقدمة بالاستماع فقط وإنما ينبغي لها أيضا أن تشترك في عملية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ومع ذلك فإن، ما هو أهم ولكنه غير موجود في معظم الأوقات هو الطلب من البلدان النامية، وحث البلدان النامية على تقديم مقترحات وأفكار ملموسة.

٢٢- ولاحظ ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي أنشئت مؤخرا في منطقته ستستخدم كإطار للتكامل. وقال إن نموذج هذه الجماعة يتكون، من أجل الاستجابة للاحتياجات المعينة للقارة الأفريقية، من ثلاثة عناصر رئيسية هي تنمية التجارة داخل الاقليم، وتنمية الإنتاج، وتنمية الهياكل الأساسية. ونظرا لضعف الإنتاج والهياكل الأساسية فإنه لا يمكن للتكامل بتحرير الأسواق وحده أن يؤدي تلقائيا إلى زيادة التدفقات التجارية. ولقد اعتمدت فعلا هذا النموذج التجمعات دون الإقليمية الأفريقية القائمة (الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي لدول أفريقيا الوسطى، ومنطقة التجارة التفضيلية لدول شرقي وجنوبي أفريقيا/السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية، والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، ومبادرات البلدان الناطقة بالفرنسية). وعلاوة على ذلك، أوجدت مبادرة البلدان الناطقة بالفرنسية تنسيقا متعمقا للقواعد. وأشار بأن تستخدم الجهود المبذولة تجاه التنسيق فيما بين التجمعات دون الإقليمية وتحرير التجارة فيما بينها، مع استكمالها ببرامج التنمية القطاعية وتنمية الهياكل الأساسية، كقواعد انطلاق للروابط الكفؤ والاندماج الطويل الأجل فيما بينها.

٢٣- وأطلع ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المشتركين على أنشطة اللجنة الداعمة للتكامل الإقليمي (بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد والفاو واليونيدو)، بما في ذلك الدراسات القطاعية المتعلقة بالزراعة، وشبكات الكهرباء، والنقل، والاتصال، والتنسيق النقدي. وأكد أن متابعة هذه الدراسات ستتوقف على تقديم حلول للمشكلة الرئيسية وهي النقص في الموارد المالية. وفي هذا الصدد، تنفذ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنظمة دون إقليمية للتمويل الذاتي تتفق مع الخصائص الذاتية لكل تجمع، تهدف إلى تقليل اعتماد عمليات التكامل اعتمادا شبيه كامل على التمويل الخارجي.

٢٤- وقالت ممثلة الفاو إن منظماتها تعتبر التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية عنصرين رئيسيين في تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات ومساهمتين أساسيتين في التغييرات الهيكلية اللازمة لعملية متوازنة منصفة لتنمية الاقتصاد العالمي. وقالت إن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية من وسائل العمل ذات الأولوية في أنشطة المنظمة التي يجري الاضطلاع بها بالتعاون مع شتى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالات الاستراتيجيات والسياسات الانمائية الإقليمية ودون الإقليمية، والأمن الغذائي، والتجارة والسلع الأساسية الزراعية، ومراقبة جودة الأغذية وسلامة الأغذية، ومصائد الأسماك، والأحراج. وقالت إن هذه الأنشطة تشمل، في جملة أمور، دراسات ومساعدات تقنية بشأن التجارة في السلع الأساسية الزراعية وبشأن آثار الترتيبات التجارية الإقليمية وجولة أوروغواي؛ والتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية في إعداد برنامج زراعي أفريقي مشترك؛ وتقديم المساعدة لبرامج الأمن الغذائي الإقليمية/دون الإقليمية، بما في ذلك تبادل المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي، وبرامج إدارة مكافحة الآفات وزيادة الإنتاج الغذائي في البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من النقص في الأغذية؛ وتقديم المساعدة لتنسيق مراقبة جودة الأغذية وسلامة الأغذية؛ ونظام عالمي للمعلومات المتعلقة بتسويق الأسماك.

٢٥- وقال ممثل اليابان إنه يتفق مع الموظف المسؤول عن الأونكتاد على أهمية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية إزاء خلفية التغييرات السياسية والاقتصادية العالمية الجارية الآن. وفي ضوء تزايد أهمية

الاستراتيجيات بالنسبة لصيغة نظام دولي جديد، استضافت حكومة يابان المؤتمر الدولي بشأن التنمية الأفريقية في طوكيو في عام ١٩٩٣ وستُعقد كجزء من متابعة هذا المؤتمر، حلقة دراسية آسيوية - أفريقية في أندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وقد قال وزير خارجية اليابان في الجمعية العامة إنه في عالم اليوم تتزايد أهمية التعاون بين الجنوب والجنوب حيث تتقاسم البلدان النامية الأكثر تقدماً خبراتها وتكنولوجياتها مع البلدان النامية الأخرى، وإن اليابان تعتزم اقتراح خطط ملموسة لتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب في جميع أرجاء العالم. وقال إن وفد بلده يعتقد أن من الأساسي تصنيف واستعراض الإطار القائم، ودراسة التكنولوجيا المتقدمة لدى كل بلد، ودراسة الاحتياجات المحددة للمساعدة.

٢٦- ودعا ممثل جمهورية إيران الإسلامية إلى دراسة الخبرات السابقة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية دراسة دقيقة، وارتأى أنه ينبغي لكل من التجمعات العامة والتجمعات المتخصصة أن تتناول مجموعة شاملة من الأنشطة. وأكد، فيما يتعلق بالظروف اللازمة لنجاح التكامل، على أهمية وجود بيئة اجتماعية - سياسية مناسبة، واتباع نهج متناسق إزاء القضايا الاقتصادية العالمية، وإحراز تقدم في تحقيق الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء، وتنسيق السياسات. وعلاوة على ذلك، يبدو حيويًا الدعم الخارجي في شكل تدفقات رؤوس الأموال. وقال إن جوهر التكامل الإقليمي هو التنسيق بين السياسات والممارسات مع القيام في نفس الوقت باتخاذ إجراءات متضافرة بشأن القضايا التجارية والانمائية العالمية. وقال إنه يلزم تعزيز دينامية تجمعات التعاون الاقتصادي لمواجهة التحديات مثل جداول الأعمال الجديدة للمفاوضات المتعددة الأطراف في مرحلة ما بعد منظمة التجارة العالمية، والتعهد الدائم للزيادة للهيكل السوقية، والمعايير البيئية الناشئة. وقال فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ودعمه الخارجي، إن هذه البرامج العالمية الجديدة تتطلب إعادة تصميم الأنشطة ودمجها.

٢٧- وأشار فيما يتعلق بمساهمة بلده في زيادة دينامية التكامل الإقليمي إلى التوسع الذي حدث مؤخرًا في منظمة التعاون الاقتصادي (التي أنشأتها باكستان وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية) لتشمل سبعة بلدان آسيوية تمر بمرحلة انتقال، فضلًا عن حلقة دراسية تستغرق أربعة أيام تعقد في طهران في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن دعم هذا التجمع بموجب إطار جديد.

٢٨- وقال ممثل المملكة المتحدة إن مدى تمثيل البلدان النامية في الدورة الثانية للجنة الدائمة لا يعكس الأهمية التي توليها هذه البلدان للتعاون الاقتصادي فيما بينها. ولاحظ، مشيرًا إلى الوثيقة TD/B/CN.3/8، أن بعض الاقتراحات التي وردت بها تستحق النظر. فمثلاً، من الظواهر الملفتة للنظر بوجه خاص أن بعض البلدان النامية أعضاء في نحو ستة تجمعات مختلفة للتعاون الإقليمي. وتشير هذه العضوية المتعددة صعوبات كثيرة ولذلك فإن التوصية المتعلقة بترشيح التداخل فيما بين التجمعات تستحق عناية باعتبارها مسألة ذات أولوية. ومما يعتبر هاماً بالمثل الاحتياج إلى اتخاذ البلدان النامية نفسها إجراءات ملموسة لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها. وقال أخيراً إنه ينبغي استخدام الموارد المالية القائمة استخداماً أفضل نظراً لبعيد احتمال الحصول من مجتمع المانحين على موارد جديدة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٢٩- وقال المتحدث باسم مجموعة ال ٧٧ (تايلند) إن الأساس المنطقي لوجود التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية قد تعزز بالتغيرات الهامة التي حدثت في الاقتصاد العالمي. وفي نفس الوقت، ينبغي لهذا التعاون أن يحترم وأن يعكس هذه التغيرات، ولقد استجابت البلدان النامية لذلك حقاً. وهذا ما دعا وزراء مجموعة ال ٧٧ إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون بين الجنوب والجنوب للقيام، في



شراكة كاملة مع البلدان المتقدمة، برسم استراتيجية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية للتسعينات. وتتوقع مجموعة الـ ٧٧ من الأونكتاد أن يقدم مساهمة كبيرة في الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر.

٣٠- وقال فيما يتعلق بنتيجة دورة اللجنة إن مجموعة الـ ٧٧ تعتقد أنه ينبغي للجنة التقدم ببرنامج عمل يولي الأولوية لما يلي: إجراءات المتابعة بشأن العلاقة بين التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وجولة أوروغواي؛ بدء الحوار المقترح في تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي (الفقرة ١٢ من المرفق الأول بالوثيقة TD/B/CN.3/6 - TD/B/CN.GE.7/5) باتخاذ إجراءات ملموسة في مجال تمويل التجارة؛ وضع توصيات ملموسة فيما يتعلق بالمعوقات والحواجز التي تواجه التجارة بين الجنوب والجنوب. وحث اللجنة على الاتفاق على مجموعة من الاستنتاجات تجسد إجراءات محددة. وقال إن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية مشروع مشترك لصالح جميع أعضاء المجتمع الدولي.

٣١- وقال أخيرا إن أعمال الأونكتاد بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تواجه عقبات بسبب النقص في الموارد المخصصة للبرنامج ولكن من الواضح أنه لا يمكن تحقيق الفعالية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بغير مساعدة تقنية في هذا الميدان.

## الفصل الثاني

### **المسائل التنظيمية**

#### ألف - افتتاح الدورة

٣٢- افتتح الدورة الثانية للجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية السيد د. نانجير (كينيا)، رئيس اللجنة الدائمة في دورتها الأولى، وذلك في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

#### باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٣- قامت اللجنة الدائمة، في جلستها العامة الخامسة (الافتتاحية)، المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بانتخاب أعضاء مكتبها على النحو التالي:

<u>الرئيس:</u>	السيد م. دينغو	(كوستاريكا)
<u>نواب الرئيس:</u>	السيد ب. ج. أ. أشياياو	(غانا)
	السيد ب. عليبور	(جمهورية إيران الإسلامية)
	السيد خ. ر. سلازار	(كولومبيا)
	السيد أ. كيناس	(اليونان)
	السيد ف. سكلياروف	(الاتحاد الروسي)
<u>المقرر:</u>	السيد ز. بلطاجيو غلو	(تركيا)

#### جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٤- قامت اللجنة الدائمة في جلستها العامة الخامسة، المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بإقرار جدول أعمالها، ونصه كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

- ٣- تعزيز التكامل الاقليمي ودون الاقليمي وتشجيع التعاون الاقليمي، فضلا عن ترويج وتوسيع التجارة فيما بين البلدان النامية
- ٤- استعراض التطورات الرئيسية في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك المشاورات المنتظمة والدعم التقني والمساعدة وتنمية المهارات
- ٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة الدائمة
- ٦- مسائل أخرى
- ٧- اعتماد تقرير اللجنة الدائمة الى مجلس التجارة والتنمية.

**دال - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة الدائمة**

(البند ٥ من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]

**هاء - مسائل أخرى**

[يستكمل فيما بعد]

**واو - اعتماد تقرير اللجنة الدائمة الى مجلس التجارة والتنمية**

[يستكمل فيما بعد]

- - - - -